في كلمة القاها وكيل وزارة الداخلية أمام الدورة الاستثنائية الـ 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة

الفهد : قلقون إزاء الدعوات لإباحة أو تقنين بعض المواد المخدرة

■ القضاء على آفة المخدرات يحتاج لإرادة دولية جادة في ضوء المتغيرات والتطورات التي يشهدها عالمنا المعاصر

■ الدورة الاستثنائية المنعقدة حالياً تعد فرصة حقيقية لاتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لمحاربة آفة العصر

■ الكويت تفهمت منذ البداية أهمية التصدي لمشكلة المخدرات لما يترتب عليها من آثار ضارة

■ لدينا تجربة رائدة في مجال إنشاء المركز العلاجي والتأهيلي في التعامل مع المدمنين

الفهد أثناء الاجتماع

أعربت دولة الكويت عن قلقها البالغ ازاء الدعوات لاباحة أو تقنين بعض المواد المخدرة والمؤثرات العقلية مؤكدة انها تشكل « تحديا للاتفاقيات الدولية وخطرا يهدد أمن واستقرار الدول وعائقا يحول دون ايجاد مجتمع خال من السموم المخدرة».

جاء ذلك في كلمة القاها وكيل وزارة الداخلية الكويتي الفريق سليمان فهد الفهد امام الدورة الاستثنائية ال 70 للجمعية العامة للامم المتحدة بشان مشكلة المخدرات العالمية التي انطلقت امس الثلاثاء وتستمر حتى الخميس 21 ابريل.

واكد الفريق الفهد رئيس وفد الكويت المشارك في الدورة دعم وتعاون دولة الكويت الكامل للجهود المبذولة للتصدي لهذه الافة القاتلة.

وقال «ان القضاء على آفة المخدرات يحتاج لارادة دولية جادة في ضوء المتغيرات والتطورات التي يشهدها عالمنا المعاصر وانعكست على ظاهرة الإتجار غير المشروع بالمواد المخدرة وطرق تهريبها وإمكانية الترويج والاتجار فيها عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة وانتشار الجماعات الاجرامية التي تتخذ هذه الجرائم مجالا لها وتنامي انشطتها عابرة الحدود وزيادة جرائم غسل الاموال المرتكبة منها».

واضاف الفهد ان هذا الأمر الذي لا يمكن لأي دولة مهما كان لديها من إمكانيات التصدي لها بفاعلية دون مشاركة وتعاون من الدول الأخرى مما يتطلب تكثيف وتعزيز التعاون الدولي للتصدي لها وضبط ما يتاتى عنها من متحصلات.

وشدد على الدور الرئيسي الذي تؤديه لجنة المخدرات كهيئة متخصصة في وضع السياسات والبرامج في الأمم المتحدة والنظر في جميع المسائل المتعلقة بمكافحة ومراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية.

وثمن جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في توفير انشطة بناء القدرات والتنسيق وتقديم المساعدة التقنية لدول العالم في مجال مكافحة المخدرات.

وقال أن الدورة الاستثنائية المنعقده حاليا تعد فرصة حقيقية لاتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لمحاربة آفة المخدرات التي تشكل خطرا جسيما على الأفراد والمجتمعات وما قد تؤدي إليه من تقويض ركائز التنمية الاقتصادية وتهديد الاستقرار وسيادة القانون وهو الأمر الذي يتطلب تعاونا دوليا حقيقيا وإرادة جادة لمواجهتها انطلاقا من المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق الجميع.

وأعرب الفهد عن تطلع وفد دولة الكويت إلى أن يكون هذا الاجتماع «انطلاقة جديدة لتحقيق الأهداف والغايات الواردة في الاعلان السياسي وخطة العمل لعام 2009 والإعلان الوزاري الذي تم اعتماده عام 2014 وذلك في إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وأبرز أن دولة الكويت تفهمت منذ البداية أهمية التصدي لمشكلة المخدرات لما يترتب عليها من آثار ضارة حيث وضعت الجهات المختصة خطة استراتيجية شاملة ومتكاملة لمكافحتها تتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة من أجل حماية الأفراد والمجتمع من أخطارها.

واوضح ان هذه الخطة تتضمن العديد من التدابير والإجراءات التي تستهدف خفض العرض والطلب على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والوقاية منها.

واكد حرص الكويت على تحقيق أعلى درجات الفاعلية للمواجهة مشيرا الى العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي عقدتها اضافة الى الانضمام والتصديق على جميع المعاهدات الدولية ذات الصلة.

وذكر الفهد انه فضلا عن ذلك يجري دائما تطوير واستحداث القوانين لاستيعاب جميع المتغيرات والتطورات.

واضاف ان دولة الكويت تحرص على الاهتمام بعلاج المدمنين والمتعاطين ورعايتهم وتاهيلهم ليعودوا عناصر فاعلة ومنتجة في المجتمع عن طريق إيداعهم في مراكز لإعادة التاهيل والمستشفيات المتخصصة وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص وجمعيات النفع العام.

وقال «ان لدينا تجربة رائدة في مجال إنشاء المركز العلاجي والتاهيلي في التعامل مع مدمني المخدرات والذي يستخدم أحدث الأساليب المتبعة في العمل في هذا الصدد».

وذكر انه يشارك في تنفيذ هذه البرامج التاهيلية والعلاجية وزارة الداخلية وجهات عديدة في الدولة لتحقيق هدف واحد هو علاج النزلاء وتاهيلهم للعودة إلى المجتمع كافراد صالحين في إطار رؤية إنسانية تعتمد الإصلاح والتاهيل وتاكيد جميع المسارات التعليمية و الصحية والنفسية.

واوضح ان هذا المركز يحرص على نشر الوعي والتحذير من مخاطر المخدرات وآثارها من خلال القيام بحملات توعية في وسائل الاعلام وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي وعقد ندوات في المعاهد التعليمية وأماكن العمل التي تستهدف بالدرجة الأولى شريحة الشباب. وجدد الفريق الفهد التزام الكويت بالاتفاقيات الدولية الثلاث الخاصة بالمخدرات التي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لمكافحة المخدرات ومبادئ واهداف الإعلان السياسي الذي تم اعتماده عام 2009 والبيان الوزاري لعام 2014 واحترام مبادئ حقوق الإنسان وذلك في إطار التاكيد على مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل دولة.

واكد ان المخدرات باتت مشكلة عالمية تهدد المجتمع الدولي باسره وتلقي بظلالها على جميع المجتمعات بما يترتب عليه من آثار واختلالات سلوكية وجرائم عنف تصل أحيانا إلى حد الارهاب مشيرا الى وجود علاقة وثيقة تاكدت عبر التاريخ بين المخدرات وجرائم العنف والإرهاب

تتمات

واشنطن تستبق

العديد من الملفات الكبيرة في المنطقة ، وفي مقدمتها الأزمة السورية ، والتهديدات الإيرانية لدول المنطقة ، والصراع العربي الإسرائيلي ، وقد بدت بعض ملامح ما سيتم التوافق عليه في القمة ، من خلال تاكيد وزير الدفاع الأمريكي اشتون كارتر ، على أنه جدد لوزراء دفاع دول مجلس التعاون التزام واشنطن بأمن دول الخليج ، واتفاق بلاده مع دول المجلس ، على تسيير دوريات بحرية مشتركة لمواجهة تهريب السلاح الايراني.

وقد صل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والوفد الرسمي المرافق لسموه ظهر أمس ، إلى الرياض ، وكان في استقبال سموه على ارض المطار اخوه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ، وسمو الأمير محمد بن نايف آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، ووزير الدولة وعضو مجلس الوزراء رئيس بعثة الشرف المرافقة محمد عبدالملك آل الشيخ ، وأصحاب السمو الملكي الأمراء والوزراء ، وسفير دولة الكويت لدى المملكة الشيخ ثامر جابر الأحمد وأعضاء السفارة.

كما وصل إلى الرياض أيضا للمشاركة في القمة الخليجية الأمريكية ، كل من أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ، وولي عهد أبوظبي، الشيخ محمد بن زايد، ونائب رئيس وزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عمان ، فهد بن محمود آل سعيد .

من جهة أخرى استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ، كلا من أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ، ونائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان فهد بن محمود آل سعيد.

ومن المقرر أن يناقش قادة الدول الخليجية مع الرئيس الأمريكي خلال القمة المشتركة ، سبل تمتين العلاقات والتعاون الأمني بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي ، إضافة إلى ملفات المنطقة ومن ضمنها تكثيف الخطوات للقضاء على ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» .

وتهدف القمة الخليجية – المغربية إلى «إعطاء دفعة جديدة ، للشراكة الاستراتيجية ومتعددة الأبعاد القائمة بين المغرب ومجلس التعاون لدول الخليج العربية» ، وذلك بحسب بيان اصدرته وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة المغربية أمس الأول الثلاثاء.

وذكرت الوزارة أن القمة «ستشكل مناسبة للتشاور وتنسيق المواقف ، في مواجهة التحديات والتهديدات التي تعرفها المنطقة العربية ، وتبادل وجهات النظر بخصوص القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وبلورة مواقف موحدة بشأنها ، لا سيما في هذا السياق الاقليمي والدولي الدقيق».

في سياق متصل اعلن وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر ، اتفاق بلاده مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، على تسيير دوريات بحرية مشتركة لمواجهة تهريب السلاح الايراني.

وقال كارتر في مؤتمر صحفي مشترك مع الامين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني ، إنه جدد لوزراء دفاع دول مجلس التعاون التزام واشنطن بامن دول الخليج ، مؤكدا ان «الشراكة الأمريكية ثابتة مع دول المجلس في وجه أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار».

وأكد تعاون بلاده المستمر مع دول الخليج لتعزيز الامن ومحاربة الارهاب ، قائلا ان «دول الخليج تسهم في جهود محاربة ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية» .

من جانبه قال الامين العام لمجلس التعاون الخليجي ان وزراء الدفاع في دول الخليج ، أكدوا خلال لقائهم نظيرهم الأمريكي أهمية العمل المشترك لوضع الاستراتيجيات للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

أضاف الزياني أنه جرى الاتفاق على تعزيز التعاون الخليجي الأمريكي ، في مجال الدفاع الصاروخي.

وذكر أن وزراء الدفاع في دول الخليج بحثوا أيضا مع كارتر الأوضاع في المنطقة ، وجهود محاربة «داعش» ، مؤكدا ضرورة بذل المزيد لهزيمة داعش.

من جهة أخرى التقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز أمس ، في العاصمة السعودية الرئيس الأميركي باراك أوباما، الذي وصل الرياض، في زيارة تهدف إلى تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين، وتستأثر باهتمامها العديد من الملفات، خاصة في ظل استمرار التدخلات الإيرانية في شؤون المنطقة.

وكان في استقبال أوباما بالصالة الملكية بمطار الملك خالد الدولي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، ووزير الخارجية عادل بن أحمد الجبير، ومدير شرطة منطقة الرياض اللواء سعود بن عبدالعزيز الهلال، وسفير الولايات المتحدة الأميركية لدى المملكة الدكتور جوزيف دبليو ويستفول، ومدير عام مطار الملك خالد الدولي عبدالعزيز سعد أبو حربة، ومندوب عن المراسم الملكية، وأعضاء السفارة الأميركية لدى المملكة.

هل تنجح

من جانب الكونغرس الأمريكي، والرامية إلى تمكين أقارب ضحايا هجمات 11 سبتمبر من رفع دعاوى على الحكومة السعودية، تزيد الخلاف بينهما. وقيل إن 15 شخصا من مواطني السعودية كانوا ضالعين في تلك الهجمات، ولكن لم يثبت قط تواطؤ الحكومة السعودية فيها.

وسيتوجه أوباما عقب لقائه قادة «التعاون ، في وقت لاحق من الأسبوع إلى ألمانيا وبريطانيا.

يذكر أن خادم الحرمين الملك سلمان بن عبد العزيز لم يستقبل أوباما في مطار الرياض.

المبارك : لا استجابة

في هذاالشان «في ضوء مبادرة اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بإلغاء قرار الاضراب الشامل ، والتحاق جميع العاملين بالقطاع النفطي بمقار عملهم ، بدء ا من صباح أمس الأربعاء ، فقد استجاب سمو رئيس مجلس الوزراء ، الى الطلب المقدم لمقابلة سموه ، حيث استقبل رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات ورؤساء النقابات البترولية أمس في قصر بيان» .

وأوضح البيان أن سموه ناقش مع الحضور الآثار السلبية المترتبة على الاضراب ، وتعطيل الإنتاج في مرافق النفط الحيوية ، والخسائر المترتبة على هذا الإضراب ، بالإضافة الى الأضرار الأخرى . وقد أكد سموه على «توجيه الشكر العميق لجميع الإخوة والأبناء العاملين بالقطاع النفطي ، الذين لم يستجيبوا للتعطيل العمل بالقطاع النفطي ، تغليبا منهم للمصلحة العامة والعمل ، وفق القناعة الوطنية بضرورة حماية المال العام وعدم الاضرار بمصالح الدولة.

وأشار إلى أن سموه أعرب عن الأسف الشديد للأضرار المادية البالغة ، وللخسائر الجسيمة التي أصابت المال العام والاقتصاد الوطني ، نتيجة للاضراب ، بالإضافة الى الأضرار الأخرى المباشرة وغير المباشرة التي تطال سمعة البلاد ومكانتها ، كما سجل سموه «بكل التقدير للاتحاد وأعضائه شجاعة العودة إلى جادة الصواب ، وتغليب المصلحة الوطنية بموجب مبادرتهم الطيبة بإلغاء الإضراب ، وهو ما يحسب لهم ، ويجب أن يكون محل اعتبار» .

أضاف أنه جرى «التأكيد على ما أعلنه مجلس الوزراء من الثبات على الاحترام الكامل لأي حق قانوني للعاملين في أي جهة حكومية ، وأنه ليس هناك مجال أو توجيه للمنازعة في هذه الحقوق ، أو الانتقاص منها في مختلف الجهات الحكومية والقطاعات في الدولة ، مع التاكيد أيضا على أنه لم ولن يدخر وسعا في سبيل انصاف وتقدير كل الجهود المخلصة والكفاءات المتميزة ، وجميع الأعمال ذات الطبيعة الخطرة والحساسة في مختلف المواقع والمستويات في كافة أجهزة الدولة» .

وتم التأكيد أيضا على أنه «في ضوء ما تشهده البلاد من ظروف اقتصادية حرجة ، جراء استمرار تدني أسعار النفط ، وما يترتب على ذلك من تداعيات وتحديات جادة ، فإنه يجب على أبناء الكويت جميعا مسؤولين ومواطنين ، تجسيد روح المسؤولية الوطنية والتضحية ، والتعامل الإيجابي للسؤول مع هذه التحديات ، وتغليب المصلحة العليا للبلاد على المصالح الخاصة ، بما يكفل النجاح في تجاوز هذه الظروف الحرجة» .

وشدد على أنه «يجب أن يكون معلوما للكافة ، أنه لا مجال على الاطلاق للاستجابة لأي مطالب تحت الضغط بالامتناع عن العمل وتعطيل المصالح والخدمات الحيوية للبلاد ، بحسبان ذلك مسالة في غاية الخطورة قد تهدد الدولة في أركانها ، ونحن والحمد لله دولة مؤسسات وقانون ، وقضاؤنا مشهود له بالنزاهة والكفاءة ، وهو موضع اعتزازنا وفخرنا ، وهناك دائما مساحة للراي والراي الآخر ، ولا سبيل الى فرض الراي مهما كانت حجته ومبرراته ، فصدورنا تتسع لكل الآراء والمقترحات ، وكل الأمور يمكن تحقيقها بالحوار الحضاري الهادئ والموضوعية وتغليب المصلحة العامة على الخاصة ، ومجلس الوزراء لن يقبل السماح في أي جهة حكومية بأي تصرف أو عمل قد يشكل إضرارا بمصالح البلاد ، أو يمس سمعتها أو مكانتها ، وهو ما يرفضه أبناء الكويت جميعا المخلصين الغيورين على مصلحة الوطن وسمعته ومكانته» .

وقد عبر سمو رئيس مجلس الوزراء عن «ثقته في حرص جميع أبناء الكويت على الحفاظ على مصالحها وصيانة مكانتها وإعلاء شانها ، سائلا المولى عز وجل أن يحفظ عليها كريم نعمه ، وأن يديم عليها عزها وأمنها واستقرارها تحت راية حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما» .

الحريش : أرفض

«حدس» في هذه الانتخابات ، مشيرا إلى أن مؤتمرها العام سيقرر خلال اجتماعه المقبل موضوع المشاركة من عدمه ، وقال : لو كان الأمر مقصورا على مسألة «الصوت الواحد» ، لكان سهلا ، لكنه أكبر من ذلك ويتطلب أن يكون هناك حوار موسع وشامل مع الحكومة ، ويستند إلى منطلقات دستورية سليمة ، لوضع الأمور في نصابها ، وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية المنشودة .

وتساءل الحريش : لماذا يطعن البعض في نوايا من يعتزمون خوض الانتخابات ، ولماذا لا ننظر إلى قرارهم باعتباررره نوعا من الاجتهاد المغاير ، والذي يحق لصاحبه أن يتصرف وفقا لما يراه صوابا ، وحسب الظروف المتاحة حاليا ؟

يذكر أن النواب السابقين محمد هايف وأسامة المناور وبدر الداهوم سبق أن اعلنوا عن اعتزامهم خوض الانتخابات التشريعية المقبلة .

من جهته قال النائب السابق محمد هايف: أعلن إنهاء المقاطعة وإعلان المشاركة ترشحا وانتخابا ، حرصا على مصلحة الأمة وبراءة الذمة

الخالد : استعادة

سلامة العمال والمنشآت والمرافق النفطية وأشاد الشيخ طلال الخالد بشيد بنجاح خطة الطوارئ التي انتهجها القطاع النفطي الكويتي ، والتي هدفت الى تأمين التزامات مؤسسة البترول الكويتية محليا وعالميا ، من خلال تزويد السوق المحلي بالمنتجات النفطية دون انقطاع ، وتغذية محطات الكهرباء والماء والايفاء بالالتزامات التعاقدية مع عملاء المؤسسة في الخارج ، حفاظا على سمعة وصورة دولة الكويت.

«البلدي» : نقل

استراتيجية لنقل هذه المعسكرات ، بالتعاون بين الدفاع والبلدية ، واستخدام مواقعها بما يحقق المصلحة الخدمية لأهالي المحافظة.

وقال المكطوطح ان من أولى اهتماماتنا تحويل المواقع الى مناطق سكنية ، أن تلبي طلبات الهيئة العامة للرعاية السكنية ، عبر تنفيذ وحدات سكنية إضافية او تحويلها الى حدائق عامة ، مؤكدا ان الموقع يتبع وزارة الدفاع لكنها حيوي اكثر من عسكري فلذلك قررنا في اللجنة تحويله الى الاستخدام المدني ، خاصة وان الموقع يقع في القلب من محافظة الجهراء الأن وتحيط به المنطقة الحضرية من جميع الاتجاهات فضلا عن تخصيص مواقع بديلة لوزارة الدفاع لاستخداماتها الخاصة.

اليمن : وفد

يرفض وفد الحوثيين والمخلوع صالح الحضور.

وكان سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن قد وجهوا رسالة إلى وفد الانقلابيين ، طالبوهم فيها بسرعة الحضور إلى مشاورات الكويت ، وطرح كافة المخاوف والقضايا التي يريدون طرحها على طاولة البحث في لقاء الكويت.

وقام السفير الصيني لدى اليمن بنقل الرسالة إلى اعضاء فريق الحوثيين والمخلوع صالح مؤكدا تفهمه لمخاوف الانقلابيين، مشيرا إلى أن أي مخاوف يحملونها تطرح في لقاء الكويت.

مخاوف أممية

القارب الكبير»، ولم يتضح بعد اليوم الذي غرق فيه القارب.

وتقول مفوضية اللاجئين إن الناجين انقذوا في 16 ابريل ، ووصلوا إلى مدينة كالاماتا اليونانية في اليوم التالي.

وكانت «بي بي سي» قد تحدثت مع ناجين من إثيوبيا والصومال والسودان ومصر في مدينة كالاماتا التي احتجزوا فيها بعد إنقاذهم، وبحسب الناجين، فإن قرابة 240 مهاجرا غادروا من ميناء طبرق متجهين إلى إيطاليا.

وقد زاد عدد المهاجرين الذين يخوضون رحلة عبور البحر الخطرة من ليبيا إلى إيطاليا هذا العام.

وخلال العام الحالي، حاول نحو 180 الف شخص الوصول إلى أوروبا عبر البحر، ولقي 800 شخص منهم حتفهم، بحسب ما قالته الأمم المتحدة.